نقل مركز الطباعة الحكومية إلى مدينة الياسمين الجديدة

(الأخبار المحلية)

المطبعة الأميرية تنتقل إلى موقعها الجديد في مدينة الياسمين الجديدة

مجلس الوزراء يقر نقل مركز الطباعة الحكومية إلى موقع جديد على طريق المطار

الزعفران – ٢ أيار ٢٠٢٤: أقر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة يوم الثلاثاء ٣٠ نيسان ٢٠٢٤ برئاسة دولة الرئيس نقل مركز الطباعة الحكومية من موقعه الحالي في شارع المطابع بوسط مدينة الزعفران إلى موقع جديد في مدينة الياسمين الجديدة، على بعد ١٨ كيلومترا من المركز. وصوت لصالح القرار ٢٣ عضوا من أصل ٢٩، وامتنع ٤ أعضاء عن التصويت.

وقال وزير الدولة للشؤون الإدارية السيد منذر القرنفلي في تصريح للصحفيين عقب الجلسة إن المركز الحالي «لم يعد يلبي الحد الأدنى من متطلبات السلامة والإنتاج، فالمباني القديمة تعود إلى أكثر من ستين سنة، والشبكة الكهربائية فيها تشكل خطرا دائما على العاملين والمطبوعات». وأضاف أن الموقع الجديد «صمم منذ البداية ليكون مجمعا متكاملا، يضم إلى جانب المطبعة مخازن للورق ومواقف للشاحنات ومسكنا للموظفين المناوبين».

وتبلغ مساحة المجمع الجديد ٤٢ هكتارا، منها ١٥ هكتارا مبنية، وتشمل ثلاثة مبان رئيسية ومستودعا للورق ومحطة فرعية للكهرباء ومسجدا ومركزا طبيا صغيرا. وقدرت كلفة المشروع بـ ٣٨٠ مليون دينار زعفراني، وتم تمويل ٦٠ في المئة منها من قرض ميسر من البنك الإقليمي للتنمية، والباقي من الموازنة العامة. ومن المقرر أن تستغرق أعمال النقل ١٨ شهرا، على أن تبدأ الطباعة في المقر الجديد مطلع كانون الثاني ٢٠٢٦.

وأكد مدير عام المطبعة الأميرية السيد فراس العنبتاوي أن «جميع العاملين في المطبعة، البالغ عددهم ٦١٢ موظفا وعاملا، سيحتفظون بوظائفهم ورواتبهم بعد النقل، ولن يتم تسريح أي أحد». وأوضح أن الإدارة وضعت خطة لتأمين وسائل نقل خاصة للعاملين الذين لا يملكون سيارات، تنطلق من ثلاث نقاط في وسط المدينة وتصل إلى المقر الجديد في أقل من ٤٥ دقيقة.

في المقابل، عبر عدد من سكان حي المطابع عن قلقهم من مصير المبنى القديم الذي يعود إلى مطلع القرن الماضي. وقال رئيس جمعية أصدقاء البيئة في الزعفران السيد هاني الورداني إن «هذا المبنى جزء من ذاكرة المدينة، ونطالب بتحويله إلى متحف للطباعة أو مركز ثقافي، لا بتركه للإهمال كما حدث مع مبان كثيرة قبله». وأشار إلى أن الجمعية تعتزم تقديم اقتراح رسمي بهذا الشأن خلال ٣٠ يوما.

من جهته، أكد وزير الدولة للشؤون الإدارية أن الحكومة «لا تنوي بيع المبنى أو هدمه»، وأن دراسة لإعادة استخدامه ستعرض على مجلس الوزراء خلال ستة أشهر. وأضاف أن الموقع الجديد سيربط بشبكة النقل العام عبر خط جديد من الحافلات السريعة، وأن الشركة المشغلة للخط ستعلن عن مناقصة في ١ حزيران المقبل.

مجلس الشورى يصادق على قانون جديد لتنظيم مهنة المحاماة

(الأخبار المحلية)

مجلس الشورى يصادق على قانون جديد لتنظيم مهنة المحاماة ويرفع عدد أعضاء نقابة المحامين إلى ٤٥٠٠ عضو

القانون الجديد يشترط شهادة الماجستير للمرشحين لعضوية مجلس النقابة ويحدد سقفا لأتعاب المحامين المنتدبين

الزعفران – ٢ أيار ٢٠٢٤: صادق مجلس الشورى في جلسته المنعقدة يوم الثلاثاء ٣٠ نيسان ٢٠٢٤ برئاسة دولة الرئيس على قانون جديد لتنظيم مهنة المحاماة، يحل محل القانون الصادر عام ١٩٩٢. وصوت لصالح القانون ٢٦ عضوا من أصل ٣٣، وامتنع ٥ أعضاء عن التصويت، فيما صوت اثنان بالرفض. ويأتي القانون بعد مشاورات استمرت نحو ثلاث سنوات بين نقابة المحامين ووزارة العدل.

وينص القانون على رفع عدد أعضاء نقابة المحامين من ٣٠٠٠ إلى ٤٥٠٠ عضو، ويشترط على المرشحين لعضوية مجلس النقابة الحصول على شهادة الماجستير في القانون أو ما يعادلها، بعد أن كان يكتفي بشهادة الإجازة. كما يحدد سقفا لأتعاب المحامين المنتدبين من المحكمة في القضايا الجنائية بمبلغ ٢٥٠ دينارا زعفرانيا عن كل جلسة، على ألا يتجاوز المبلغ الإجمالي للقضية الواحدة ١٢٠٠ دينار.

وقال وزير العدل السيد فراس العنبتاوي في كلمة أمام المجلس إن «المهنة لم تعد ترفا، بل أصبحت جزءا من البنية القضائية، ولا يمكن أن نطلب من المحامي أن يدافع عن الفقراء بأتعاب لا تغطي حتى أجرة المواصلات». وأضاف أن الحكومة ستخصص في موازنة العام المقبل مبلغ ٤٠٠ ألف دينار لتغطية أتعاب المحامين المنتدبين في القضايا التي تحال إليهم.

في المقابل، عبر نقيب المحامين السيد رامي الخطيب عن تحفظ النقابة على عدة مواد، خصوصا المادة ٢٧ التي تمنح وزير العدل صلاحية تعيين ثلث أعضاء مجلس النقابة. وقال الخطيب في مؤتمر صحفي عقده في مقر النقابة في حي المطابع إن «هذه المادة تعيد المهنة إلى الوراء، وتجعل استقلال المحامي رهينا بإرادة السلطة التنفيذية». وأعلن أن النقابة ستطعن بالقانون أمام المحكمة الدستورية العليا.

وتضمن القانون أيضا إنشاء صندوق للتكافل المهني يمول بنسبة ٢ في المئة من رسوم القضايا، وإلزام المحامين الجدد بقضاء سنة تمرين في مكاتب المحامين المسجلين قبل الحصول على الترخيص. ويرى مراقبون أن هذه المادة قد تواجه صعوبات عملية، في ظل وجود أكثر من ٤٠ محاميا جديدا يتخرجون سنويا من كلية الحقوق في جامعة الزعفران.

مجلس الشورى يصادق على قانون جديد لتنظيم مهنة المحاماة

(الأخبار المحلية)

المجلس يرفع عدد أعضاء النقابة إلى ٤٥٠٠ ويشترط شهادة الماجستير للترشح

القانون الجديد يحدد سقفا لأتعاب المحامين المنتدبين ويثير اعتراض نقابة المحامين

الزعفران – ٢ أيار ٢٠٢٤: صادق مجلس الشورى في جلسته المنعقدة يوم الثلاثاء ٣٠ نيسان ٢٠٢٤ برئاسة دولة الرئيس على قانون جديد لتنظيم مهنة المحاماة، يحل محل القانون الصادر عام ١٩٩٢. وصوت لصالح القانون ٢٦ عضوا من أصل ٣٣، وامتنع ٥ أعضاء عن التصويت، فيما صوت اثنان بالرفض. ويأتي القانون بعد مشاورات استمرت نحو ثلاث سنوات بين نقابة المحامين ووزارة العدل.

وينص القانون على رفع عدد أعضاء نقابة المحامين من ٣٠٠٠ إلى ٤٥٠٠ عضو، ويشترط على المرشحين لعضوية مجلس النقابة الحصول على شهادة الماجستير في القانون أو ما يعادلها، بعد أن كان يكتفي بشهادة الإجازة. كما يحدد سقفا لأتعاب المحامين المنتدبين من المحكمة في القضايا الجنائية بمبلغ ٢٥٠ دينارا زعفرانيا عن كل جلسة، على ألا يتجاوز المبلغ الإجمالي للقضية الواحدة ١٢٠٠ دينار. وقال وزير العدل السيد فراس العنبتاوي في كلمة أمام المجلس إن «المهنة لم تعد ترفا، بل أصبحت جزءا من البنية القضائية، ولا يمكن أن نطلب من المحامي أن يدافع عن الفقراء بأتعاب لا تغطي حتى أجرة المواصلات». وأضاف أن الحكومة ستخصص في موازنة العام المقبل مبلغ ٤٠٠ ألف دينار لتغطية أتعاب المحامين المنتدبين في القضايا التي تحال إليهم.

في المقابل، عبر نقيب المحامين السيد رامي الخطيب عن تحفظ النقابة على عدة مواد، خصوصا المادة ٢٧ التي تمنح وزير العدل صلاحية تعيين ثلث أعضاء مجلس النقابة. وقال الخطيب في مؤتمر صحفي عقده في مقر النقابة في حي المطابع إن «هذه المادة تعيد المهنة إلى الوراء، وتجعل استقلال المحامي رهينا بإرادة السلطة التنفيذية». وأعلن أن النقابة ستطعن بالقانون أمام المحكمة الدستورية العليا.

وتضمن القانون أيضا إنشاء صندوق للتكافل المهني يمول بنسبة ٢ في المئة من رسوم القضايا، وإلزام المحامين الجدد بقضاء سنة تمرين في مكاتب المحامين المسجلين قبل الحصول على الترخيص. ويرى مراقبون أن هذه المادة قد تواجه صعوبات عملية، في ظل وجود أكثر من ٤٠ محاميا جديدا يتخرجون سنويا من كلية الحقوق في جامعة الزعفران.

نقابة المحامين تعلن إضرابا عن العمل احتجاجا على قانون المهنة الجديد

(الأخبار المحلية)

المحامون يتوقفون عن العمل ثلاثة أيام ابتداء من 2 أيار احتجاجا على مشروع القانون

النقيب: القانون يحول المحامي إلى موظف ويقيد استقلاله

الزعفران – 1 أيار 2023: أعلنت نقابة المحامين في الزعفران، في بيان صدر مساء الجمعة، إضرابا عن العمل لمدة ثلاثة أيام ابتداء من يوم الثلاثاء 2 أيار الجاري، احتجاجا على مشروع قانون المهنة الجديد الذي أقرته لجنة العدل في مجلس الشورى الأسبوع الماضي. وقرر مجلس النقابة في اجتماع طارئ عقده مساء الخميس 27 نيسان بأغلبية 18 صوتا من أصل 25، مع امتناع 4 أعضاء وتغيب 3 آخرين.

وقال النقيب عادل منصور الحلواني في مؤتمر صحفي عقده في مقر النقابة في شارع المطابع إن المشروع «يحول المحامي من شريك في العدالة إلى موظف عند الدولة، ويقيد حقه في الدفاع بطرق لم نعرفها حتى في أحلك الظروف». وأضاف أن النقابة لم تكن طرفا في صياغة النص، وأنها علمت بمضمونه من الصحف قبل أن يعرض على اللجنة بأسبوع واحد فقط.

وينص المشروع على إلغاء استقلال النقابة المالي، ونقل صلاحية تأديب المحامين من مجلس النقابة إلى لجنة مشتركة تضم ممثلين عن وزارة العدل، وإلزام المحامي بالحضور شخصيا في جميع الجلسات حتى لو كان وكيلا عن عدة موكلين في قضايا متشابهة. كما يمنع المحامي من الجمع بين المهنة وأي عمل آخر، ويحظر عليه الإعلان عن خدماته بأي شكل من الأشكال.

وأكد الحلواني أن النقابة «لا ترفض الإصلاح، بل ترفض أن يكتب القانون بعيدا عن أصحاب المهنة»، مشيرا إلى أن لجنة مشتركة شكلت في 2021 وعقدت 14 جلسة، لكن مشروع اللجنة اختفى من جدول الأعمال فجأة. وقال: «فوجئنا بنص مختلف تماما عما اتفقنا عليه، ولم نعد نعرف من كتبه ولا لماذا».

وأعلن المجلس تعليق جميع الجلسات التي يحضرها محامون من النقابة خلال أيام الإضراب، وتأجيل المواعيد القضائية التي تقع فيها إلى ما بعد انتهائه. كما دعا النقابة إلى تنظيم وقفة احتجاجية أمام مبنى مجلس الشورى يوم الخميس 4 أيار، وإلى تعليق الدوام في مكاتب المحامين في جميع أنحاء البلاد.

في المقابل، رد وزير العدل السيد منذر القرنفلي على الإضراب في تصريح لوكالة الأنباء الرسمية، معتبرا أنه «غير مبرر في هذه المرحلة، ويضر بمصالح المواطنين الذين لا ذنب لهم في الخلاف». وأكد أن الوزارة مستعدة لاستئناف الحوار فورا، وأن المشروع يمكن تعديله في بعض مواده، لكنه رفض سحبه بالكامل.

وتأتي هذه الخطوة بعد أسبوع واحد من إضراب مماثل نفذه المحامون في مدينة الياسمين الجديدة، احتجاجا على مشروع قانون آخر يتعلق بالتحكيم التجاري. وقد شارك في ذلك الإضراب نحو 1200 محام، وأسفر عن تأجيل أكثر من 340 جلسة في محاكم المدينة. ويرى مراقبون أن تكرار الإضراب خلال أسابيع قليلة يعكس توترا غير مسبوق بين النقابة والسلطة التنفيذية